التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات

الجودي صاطوري (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج - الجزائر

ملخص : إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستو دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة. من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر خاصة في العشريتين الأخيرتين ودراسة التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، لنصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة.

الكلمات المفتاح : تنمية، اقتصاد بيئي، نمو، إنعاش اقتصادي.

تصنيف JEL : Q56 ،O11.

- تمهيد:

ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاث مجالات وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبالتالي تمكنت من الإجابة على تساؤل رئيسي يكمن في: كيف يتم تحقيق النمو الذي يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويحقق العدالة المنشودة بين أفراد المجتمع الواحد أو بين دول الشمال والجنوب.

لقد سارت العديد من الدول في ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر التي قامت بعدة محاولات للإصلاح لاسيما في السنوات العشرة الأخيرة والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري وخلق استقرار اقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة وماهي التحديات التي تواجهها ؟

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث في الآتي:

- **دراسة زرنوح ياسمينة (2006)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر بعنوان " **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** "، حيث خلص الباحث إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، مع ضرورة الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف، الشيء الذي يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.

- **العايب عبد الرحمن (2011)** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف بعنوان " **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** "، حيث خلص الباحث إلى أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة يمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تمس الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ولكل بعد من الأبعاد الثلاثة هدف يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه، فالبعد الاقتصادي ينبثق منه هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والبعد الاجتماعي ينبثق منه هدف العدالة الاجتماعية، أما البعد البيئي فينبثق منه هدف الجودة البيئية، مما يعني أن المؤسسة في النهاية ستجعل من التنمية المستدامة أحد عناصر تحسين تنافسيتها.

- **شيلي إلهام (2014)** رسالة ماجستير في علوم التسيير بجامعة سطيف بعنوان " **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية** "، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة ضمن المؤسسة الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة

eMail : (*) Satouri.dj@gmail.com

مفادها أنه يوجد دور لاستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وأن سبب ذلك يرجع إلى إعتماد المؤسسة على وسائل وأساليب من أجل تحسين أدائها ولو بنسبة ضئيلة، كما لها دور في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة بسبب تركيز المؤسسة على تقديم أفضل الخدمات لزبائنها وتطبيق نظام الإدارة البيئية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر بإيجابياتها وسلبياتها وما تحقق من تحسن في تنمية العنصر البشري من حيث المستوى المعيشي والتكوين، خاصة في ظل تزايد الاهتمام والضغوط بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي عموما ومن الحكومات المتعاقبة خصوصا.

وحتى تحقق هذه الدراسة أهدافها تم الاعتماد تارة على المنهج الوصفي من خلال تبيان مختلف مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومتطلبات تحقيقها، والمنهج التحليلي تارة أخرى من خلال تحليل البيانات والمعلومات لمختلف برامج الاصطلاح الاقتصادي وتبيان مدى مساهمة هذه البرامج في تجسيد التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق، وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور هي:

1- متطلبات تحقيق التنمية المستدامة: يعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة بقوة لأواخر القرن الماضي، حيث أخذت اهتمام الكثير من الباحثين وصناع القرار، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بعنصر البيئة والمستوى المعيشي للفرد.

ولتوضيح ذلك سيتم تناول في هذا المحور ما يلي:

1 -1- مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها.

1– 1-1- مفهوم التنمية المستدامة: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ إهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم".

وقد إتفق العديد من دول العالم بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية[1] على تعريف التنمية المستدامة بأنها:" تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة."[2]

وقد إختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد.

أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية.

وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.[3]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

1– 1-2- خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

- هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛

- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

1– 2- أهداف ومبادئ التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين معيشة الفرد، كما أنها تقوم على مجموعة من المبادئ، ويتم قياس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، حيث تعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكن بالتالي أصحاب القرار في هذه الدول بتحليل وتقييم سياساتهم الاقتصادية والبيئية ومراجعتها لتحسين أدائهم على مستوى التنمية المستدامة.

1– 2- 1- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:[4]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛
- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم إستنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، و بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.

1– 2- 2- مبادئ التنمية المستدامة: أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي:

- استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛
- المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد؛
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

1– 3- أبعاد التنمية المستدامة: يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي.[5]

1– 3- 1- البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية وإستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية [6].

1– 3- 2- البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

1– 3- 3- البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

1– 3- 4- البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.[7]

1- 4- مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي:

1- 4-1- المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:
- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة إستخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات؛
- وسائل النقل والمواصلات.

1- 4-2- المؤشرات الاجتماعية: من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:
- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- الصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المؤية للنمو السكاني.

1- 4-3- المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي مايلي:
- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

1- 4-4- المؤشرات المؤسسية: تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:
- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

2 - واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي: لتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية سيتم توضيح برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005 ، ثم البرنامج التكميل لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014.، وهذا من خلال الاعتماد على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة سالفة الذكر.

2- 1- برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: لقد كان محور برنامج الانعاش الاقتصادي الذي إمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.

ويمكن إستعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي: [8]

2- 1- 1- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛
- إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر؛
- حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف؛
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض من العلف؛
- مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين؛

وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.

2- 1- 2- الصيد والموارد المائية: لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى:

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات؛
- دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت بـ 0.2 مليار دينار جزائري.

2- 1- 3- التنمية المحلية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات؛
- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

2- 1- 4- التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

2- 1- 5- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة فإنه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، والذي يتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.

2- 1- 6- تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية بـ 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة.

والملاحظ أن من نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي هو ما يلي: [9]

- إستثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمسة، ووصل إلى مستوى 6.8% في سنة 2003؛
- تراجع في معدلات البطالة من29% سنة 2001 إلى 22 % سنة 2005؛
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة؛
- إنخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005؛
- تحقيق إحتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

ومن أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة إستدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي.

2- 2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009: لقد كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن أهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج ما يلي:

2- 2- 1- تحسين إطار الاستثمار وترقيته: وهذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بـ' الشباك الوحيد' لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2- 2- 2- تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

2- 2- 3- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.

2- 2- 4- عصرنة المنظومة المالية: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف في الأساس إلى ما يلي:

- تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى؛
- تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي وإنعاش البورصة وتطويرها.

2- 2- 5- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها: وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التنظيمية والتشريعية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

2- 2- 6- النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري: باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل فإن الحكومة قامت بعدة تدابير للنهوض بهذا القطاع تمثلت في الآتي:

- تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛
- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والسياحة الحموية؛
- ترقية وتأطير وكالات الأسفار السياحية بما يساهم في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج؛
- تنمية الصناعات التقليدية التي تشمل العديد من آليات التأطير والدعم من أجل مصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي؛
- دعم تكوين الشباب من مهن الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛
- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

2- 2- 7- دفع التحدي في مجال الموارد المائية: بالنظر لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية فقد سارعت الحكومة إلى وضع برامج للنهوض بهذا القطاع ترمي في مجملها إلى تحقيق ما يلي:

- حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود وتطوير برنامج حفر الآبار؛
- مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري؛
- إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه؛
- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وإمتصاصها.

2- 2- 8- تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم: وفي هذا الإطار، تم تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال العمومية قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق، فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق-غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.

وقد تم تسطير برامج طموحة في هذا المجال أيضا تتمثل على الخصوص في:

- الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم، واستكمال الطريق العابر للصحراء؛
- إنجاز مطارات جديدة وتوسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية؛
- صيانة الموانئ وتوسيعها وتحديث شبكة السكة الحديدية وإنجاز خطوط جديدة لا سيما في المناطق الحضرية.

2- 2- 9- الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة: ففي مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، فقد حرصت الحكومة على فرض إحترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها لإشراك الفاعلين المعنيين وترسيخ قاعدة ' من يلوث يدفع'.

وقد تم إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

وهذا المسعى يستدعي انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب.

2- 2- 10- إطلاق برنامج مليون سكن: حيث تم برمجة بناء مليون سكن خلال الفترة 2005-2009 من أجل تلبية الطلب على السكن، وقد تم إعتماد عدة صيغ لتجسيد هذا البرنامج منها ما يلي:

- السكن الريفي الموجه إلى الفئات التي تقطن بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية؛
- البيع بالإيجار من أجل الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل؛
- السكن الاجتماعي والموجه لصالح الفئات المحرومة.

ويتضح أن هذا البرنامج (أنظر الجدول رقم 1 في الملحق) يرمي في مجمله إلى تحسين ظروف معيشة السكان خاصة في مجال السكن والتعليم والتكوين التي تمثل حصة الأسد في هذا البرنامج، إلا أنه لم يتمكن من حل مشاكل الجزائريين وإنما ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي مرت بها الجزائر والتي إستمرت عشرية كاملة من الزمن.

2- 3- البرنامج الخماسي 2010-2014: كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في الرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد. وقد شمل هذا البرنامج على شقين هما: [10]

2- 3- 1- إستكمال المشاريع الكبرى الجارية: فمن أجل إتمام إنجاز المشاريع الكبرى والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي إرتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

2- 3- 3- إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجول الموظفين وزيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية والتعليم العالي.

وعليه، فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

- تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز، إضافة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع الشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن الوطني وقطاع المجاهدين والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي والاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ العقدين السابقين؛

- تخصيص أزيد من 30% من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:

- مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ وذلك بتخصيص أكثر من 3100 مليار دينار.
- تحديث ومد شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهذا بتخصيص أزيد من 2800 مليار دينار.
- تخصيص ما يعادل 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم.
- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، وذلك بتخصيص ما يقارب 1800 مليار دينار.

- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، وإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية وبناء السدود؛

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال...إلخ.

3- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر: قبل التطرق إلى التحديات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التطرق إلى تحديات التنمية المستدامة في حد ذاتها.

3- 1- تحديات التنمية المستدامة: تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة في الجزائر ما يلي: [11]

- تخفيف الفقر ومحاربة البطالة ومحاربة العنف؛
- نشر طرق الانتاج وإستهلاك مسؤول للطاقة لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد؛
- ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة لتحسين ظروف الحياة؛
- ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام؛
- خفض المشاكل البيئية التي هي أساس الأمراض؛
- تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه؛

ومن أهم التحديات الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف سنة 2013 نجد مايلي: [12]

- تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة؛
- الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسن المقاومة في وجه تغير المناخ؛
- إعادة الهيكلة الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تهديد للوظائف وسبل العيش؛
- تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة؛
- إدماج السلامة والصحية المهنيتين في سياسات التصميم والمشتريات؛
- تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج وإستهلاك أكثر إستدامة؛

ويمكن القول أن السياسات المتسقة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فعالية لضمان انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص إلى أدنى حد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات.

3- 2- التحديات التي واجهت الجزائر لتجسيد برامج التنمية المستدامة: يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم. [13]

3- 2- 1- معدل النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو (أنظر الجدول رقم 2 في الملحق)، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات.

ولتحسين مستو النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي؛
- عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية إقتصاديا؛
- تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

3- 2- 2- معدل البطالة: اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة (أنظر الجدول رقم 3 في الملحق). وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية: [14]

- وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
- وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛
- الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
- توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛
- زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

3- 2- 3- مؤشر الفقر: لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:[15]

- إنخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛
- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014؛
- إنتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000دج سنة 2001 إلى 1500دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من سنة 2012؛
- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر(أنظر الجدول رقم 4 في الملحق)، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.

وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر؛
- تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛
- تبني سياسة إجتماعية سليمة وواضحة إتجاه الفقراء؛
- مراعاة السياسة الاجتماعية عند إعتماد البرامج الاقتصادية؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

3- 2- 4- التلوث البيئي: رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛
- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

3- 2- 5- معدل التضخم: ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 أنها متذبذبة (أنظر الجدول رقم 5 في الملحق)، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

- التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والاليكترونية؛
- ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛
- الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛
- التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.

4- آفاق التنمية في الجزائر للفترة 2015-2019: من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

4-1- محتوى برنامج التنمية للفترة 2015-2019: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إل تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق سنة 2019.

وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ: 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة بـ: 5600 مليار دينار.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي: [16]

4-1- 1- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

4-1- 2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

4-1- 3- تحسين الحكامة وترقية الدمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطبات المواطنين المتزايدة؛
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

4-2- متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015-2019: من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:[17]

4-2- 1-عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛
- تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

4-2- 2- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق مايلي:

- ترقية الانتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

4-2- 3- تطوير النشاطات الفلاحية: لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛
- مضاعفة الانتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

4-2- 4- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشئت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدية وعمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدية؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

وعليه، يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أما انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أمال جديدة للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول غير المستقرة.

- الخلاصة:

وضعت الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة يرأسه رئيس الحكومة.

وقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

ومن خلال النتائج الميدانية التي حققتها الجزائر ومن أجل معالجة النقائص التي تم حصرها في مجال التنمية المستدامة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات؛
- محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، وإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛
- الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة؛
- نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع المدني؛
- تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء إقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الجزائري؛
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي وإدخال ذلك في البرامج التعليمية؛
- مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية؛
- تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على حقوق المجتمعات في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية؛
- مواصلة تكييف الإدارة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي؛
- تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي والاهتمام بتطوير السوق المالية الذي لم يعد يساير الاقتصاد الوطني وتطوره؛
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع الفلاحي والقطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.

وفي الأخير يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يصبو هذا البرنامج إلى بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على قطاع المحروقات.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): تمويل البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2005 إلى 2009

البرامج القطاعية	المبلغ (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
برنامج التكنولوجيات الحديثة والاتصال	50	1.2
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مجلس الأمة، أفريل2005، ص ص:6-8.

الجدول رقم (2): تطور معل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	6.8	5.1	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	4.1

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 , www.ons.dz, Date de Consultation 28/02/2015.

الجدول رقم (3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة في الجزائر %	19.2	17.7	15.3	13.8	12.4	11.3	11.1	9.8	11.2

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة، 2011.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية بالجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2005، 2010، 2014.

الجدول رقم (4): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل الفقر في الجزائر %	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة، للسنوات 2010 و2014

الجدول رقم (5): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001 إلى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4.2	2.6	3.6	3.5	6.1	3.9	4.5	6.8	5.7

Source: www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les chifres-/154/taux d'inflation.html-date de consultation 20/05/2014.

الإحالات والمراجع:

[1]. Octave Gélinier et Autres, **Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable**, 3eme édition, Esf Editeur, France, 2005, P.22.

[2]. ريد ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، الجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009، ص.489 .

[3]. حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص.ص.23-24 .

[4]. عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2007، ص.ص.28-29.

[5]. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص.ص.24-26.

[6]. ريد ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، ص.491.

[7]. Guyonnard F.Marie et Willard Frédirique, **le Management environnemental au développement durable des enterprises**, Ademe, France, 2005, P.25.

[8]. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص.177 وما بعدها.

[9]. زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص.205 وما بعدها.

[10]. ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014**، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

[11]. بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص.101.

[12]. مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**، جنيف، 2013.

[13]. مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص.141.

[14]. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، الجزائر، ص.40.

[15]. Le programme complémentaire de soutien à la croissance 2005-2009, Avril 2005 sur le site: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm.

[16]. Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en œuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014, P.3.

[17]. Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de consultation 15/03/2015.